

الأهداف التربوية في اليمن

ودول مجلس التعاون الخليجي

(دراسة تحليلية مقارنة)

د. أحمد غالب الهيوب *

(ملخص)

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لتطوير الأهداف التربوية العامة في اليمن في ضوء الاستفادة من خبرة دول الخليج وتجربتها في هذا المجال ، وذلك من خلال التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين مكونات الأهداف التربوية في جانبي المقارنة ، والمتمثلة بمصادر اشتقاق الأهداف ومنهجية بنائها وأسلوب صياغتها وتصنيفها وإجراءات تنفيذها .

وقد أظهرت الدراسة أن جوانب الاختلاف بين الجانبين أكثر من جوانب التشابه في مختلف مكونات الأهداف ، كما بينت أن أهداف دول الخليج تستوفي تقريباً مقومات عملية بناء الأهداف ، وأنها تعكس خبرة وتجربة رائدة في هذا المجال، وفي المقابل أظهرت الدراسة أن أهداف اليمن تفتقر إلى كثير من هذه المقومات .

وعليه قدمت الدراسة بعض التوصيات لتطوير الأهداف التربوية في اليمن

لعل أبرزها :

- إخضاع الأهداف المعلنة لإعادة نظر يشترك فيها مختصون في مختلف جوانب العملية التربوية .
- إعادة ترتيب هذه الأهداف وفقاً لأولويات البلد ، وإبراز خصوصية اليمن فيها بإضافة أهداف معنية بالوحدة اليمنية والتجربة الديمقراطية .
- إعادة صياغة الأهداف صياغة دقيقة وواضحة وقابلة للتطبيق .
- تصنيف هذه الأهداف وترجمتها إلى مستوياتها المتتابعة واعتمادها مرجعية أساسية للنظام التربوي.

Educational Goals

In Yemen and Gulf Co-Operation Council Countries “A Comparative Study”

Abstract

This Study aims at developing the educational goals in Yemen on the light of the experience of Gulf Countries in this domain through determining the aspects of similarities and differences in the main components of the goals which are sources of driving goals, criteria of setting them, classifying, and translating them to their hierarchical levels, and procedures of applying them in the educational process.

The study showed that the differences in the announced goals in both side are more than the similarities. It also revealed that the goals of Gulf Countries, comparing to those of Yemen, have fulfilled the requirements of setting goals in such away that refers to having wide and deep experience in this issue, that can be adopted to develop Yemeni goals.

Therefore, the study introduced some recommendations for that purpose, such as,

- Review the announced goals through wide professional participation.
- Emphasizing the Yemeni identity in these goals by adding new goals regarding the Unification and democracy.
- Reforming the declared goals in such a way that makes them clear and applicable.
- Classifying and translating the goals to their different levels

أهمية الدراسة والحاجة إليها :-

تعالج هذه الدراسة موضوع الأهداف التربوية العامة في الجمهورية اليمنية في ضوء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد ، وهو موضوع على جانب كبير من الأهمية لاسيما في الوقت الراهن الذي تجري فيه عملية مراجعة شاملة للنظام التربوي في اليمن تهدف إلى تطويره والنهوض به لمواجهة تحديات العصر ومطالبه ، فقد تبوات التربية في عالمنا المعاصر مكانة رفيعة فاقت أية مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية ، وذلك لما لهذا العصر من الخصائص والتحديات حتى أن التربية أضحت اليوم هدفاً في حد ذاتها من الأهداف المركزية لجميع المجتمعات بغض النظر عن الاختلافات القائمة في أطرها الفلسفية والإيديولوجية ومنزلتها الحضارية ، ذلك أن ما يطرأ على التربية من تغيرات جوهرية ولاسيما في أهدافها ، إنما يحدث كلما تقدمت المجتمعات وتعمقت شؤون حياتها . ومعروف ما تمر به المجتمعات المعاصرة اليوم من تحديات وتغيرات جوهرية تأتي في طليعتها ظاهرة العولمة (١٨ : ص ٨٧) .

ولما كانت كل أمة تحاول أن تجد حلولاً لمشكلاتها التربوية المختلفة في ضوء العوامل المجتمعية المحيطة بها والتحديات التي تواجهها ، وإن كل نظام تربوي قطري يتأثر بهذه العوامل ويكون نتاجاً لها ، إلا أن يتأثر بغيره من النظم التربوية في البلدان الأخرى ويؤثر فيها ، لاسيما تلك التي تجمعها بها بعض مقومات التقارب والتجانس ، فالنظم التربوية وإن كانت في الأساس قطرية ، إلا أنها تشترك مع بعضها بعضاً في كثير من الطموحات والمشكلات التربوية . ولا شك في إن الحلول والمعالجات التي تقدمها أمة من الأمم لمعالجة مشكلاتها التربوية قد تكون ذات نفع وأهمية لغيرها من الأمم ، لاسيما إذا كانت مكرسة للأطر المرجعية المتمثلة بالأهداف التربوية وإذا جاءت في مستواها القومي ، أو الإقليمي على وجه الخصوص . لذلك أخذت المجتمعات المعاصرة ، المتقدمة والنامية على السواء أخذت تعيد النظر في نظمها التربوية انطلاقاً من مراجعة أهدافها ، ومستفيدة من خبرات بعضها البعض . تجلى ذلك في ظهور نماذج مختلفة من التكتلات والاتحادات شعوراً منها بأن الاستجابة الناجمة لهذه التحديات إنما تكون على خير صورها ، إذا كانت

استجابة جماعية ومنطلقة من أهداف واضحة ومحددة . وقد سعت الأقطار العربية جاهدة بمعاونة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى توحيد اتجاهاتها وأهدافها التربوية العامة تمشياً مع الاتجاه العام نحو توحيد الأمة العربية واستجابة للتغيرات والتحديات التي تواجهها . إذ أنه من الطبيعي أن تؤدي الروابط القومية والتطورات التاريخية بين نظم التربية العربية إلى حظ كبير من التشابه والتقارب بين الأهداف التربوية ، وهو تشابه يتجلى بما فيها من تأكيد للانتماء العربي والتوجه الإسلامي (١٧ : ص ١٩) فعلى الرغم من وجود ذلك التنوع وتلك الفوارق بين الأقطار العربية ممثلة في المشكلات المختلفة التي تواجهها هذه الأقطار والتي تأتي في طبيعتها المشكلات السياسية ، غير أن هناك إيمان عميق بقوة التربية ويقدرتها على التخفيف من هذه الفوارق والاختلافات وعلى إعادة بناء المجتمع العربي من الخليج إلى المحيط ، لاسيما إذا انطلقت هذه الجهود التربوية من أهداف موحدة ومحددة وعلى وفق منهجيات علمية معتمدة في هذا الصدد .

ولقد أخذ التعاون العربي في هذا الجانب ، كغيره من الجوانب ، أشكال ثلاثة :

تعاون ثنائي ، وتعاون إقليمي ، وتعاون قومي . ورغم الحضور الواضح للصيغة الأولى والفتور البين للصيغة الثالثة ، نجد أن الاتجاه قد بدأ على ما يظهر بأخذ إطار التجمع الاقليمي ، كما هو ماثل في اتحاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي خطا خطوات حادة في سبيل توحيد أنظمتها التربوية انطلاقاً من توحيد الأهداف التربوية (١٧ : ص ٣٩) فقد أسفرت مؤتمرات وزراء التربية والتعليم والمعارف في دول المنظومة وخلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٣ أسفرت عن توحيد الأهداف التربوية والأسس العامة للمناهج فيها . ومثلت هذه الخطوة نقلة نوعية في الجانب التربوي لهذه الأقطار أسهمت كثيراً في الجهود الوجدوية الأخرى على هذا المستوى ، بيد أن الخطوة الأكثر جدية في هذه الجهود الوجدوية تتمثل في قبول اليمن جزئياً للانضمام إلى هذه المنظومة . وهي خطوة طبيعية وفي مكانها الصحيح ولو أنها جاءت متأخرة . فاليمن وهذه الأقطار تتضمن كتلة جغرافية طبيعية واحدة وتنظمها وحدة عضوية تشكل قاعدة حقيقية وصلة للتعاون والتكامل فيما بينها

والاندماج الإقليمي ، وهو بعد استراتيجي يتعزز أكثر في إطار تجانس هذه الدول في الدين واللغة والتاريخ والحضارة والمصير المشترك ، وكلها حقائق وأبعاد تمثل عوامل التقاء وتوافق مصالح ومكونات تعاون وتكامل واندماج (٣ : ص ٧) كما أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة الوحدة العضوية لمنطقة الجزيرة والخليج باعتبارها ضرورة موضوعية يملئها الواقع بتحدياته المتزايدة والتي تملئ عليها مزيداً من التوسع . وعليه فإن اليمن بما تمثله من أبعاد جغرافية وإستراتيجية وديموغرافية يفرض واقعاً ملحاً مؤداه أن مكانها الطبيعي هو مع شقيقاتها في هذه المنظومة ، وذلك لخلق واقع إقليمي أكثر قوة وأمناً واستقراراً (٣ : ص ٨) .

هذا بالإضافة إلى أن انضمام اليمن إلى هذه المنظومة لم يعد كما كان في الماضي مصلحة يمنية فقط، بل هو مصلحة خليجية أيضاً ، إذ تواجه هذه الدول حالياً تحديات اقتصادية عديدة . لذلك فإن مصلحة الطرفين تستدعي أن لا يبقى اليمن معزولاً في عالم لم تعد مخاطره تقتصر على دولة بمفردها ، لاسيما في ظل مناخات العوثة وما يشهده العالم اليوم من تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأمريكية ضد ما يُسمى "بالإرهاب" (١٦ : ص ٢٦٦) .

وعليه فإن الظروف الإقليمية والدولية تعتبر مواتية لجعل هذا التعاون حقيقياً وأصبح الرفض الخليجي لانضمام اليمن إلى دول المجلس يتضاءل تدريجياً ليسفر مؤخراً بقبول انضمامها إلى بعض مؤسساته وهي التربية والصحة والعمل والرياضة . كخطوة أولى لانضمامها كلياً لهذه المنظومة (١٦:ص٢٦٤) .

وفي المقابل فإن اليمن مطالب بانتهاج سياسة إصلاحية تردم بعض الفجوات التي تحول أو بالأصح تؤخر هذا الانضمام الكلي ، ويأتي على رأس تلك الإصلاحات ، الإصلاح في الجانب التربوي من خلال الاستفادة من تجارب دول الخليج . فالعمل التربوي المشترك لاسيما على هذا المستوى الوحدوي إنما هو عمل له مكانته الرفيعة بين سائر أنماط العمل المشترك ، بل لا بد أن يكون عصبها وساسها إلى حد بعيد خاصة إذا ما بدأ بتوحيد المنطلقات والأهداف العامة وذلك لما للعملية التربوية من صلة دقيقة بالعملية التنموية إجمالاً . (١٧:ص٤٠) .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة ، ذلك أن النظام التربوي في اليمن لاسيما أطره المرجعية المتمثلة في الأهداف التربوية العامة ، تستدعي ظروف المرحلة أن يعاد النظر فيه في ضوء تجربة أقطار الخليج في هذا الجانب ، انطلاقاً من مراجعة أهدافه التربوية لتمثل المنطلق الرئيس لمراجعة باقي عناصر المنظومة التربوية ، بل وباقي الأنظمة المجتمعية الأخرى ، بما يكفل التسريع بانضمام اليمن كلياً إلى هذه المنظومة ، وعلى أسس سليمة . فقد أدت الوحدة اليمنية (١٩٩٠) إلى تحولات مجتمعية جذرية كان لزاماً على النظام التربوي أن يواكب تلك التحولات ويترجمها إلى أهداف موحدة ومحددة توجه مسيرة العملية التربوية . وقد تجسد ذلك التوجه بصدور القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة (١٩٩٢م) الذي وحد النظام التربوي وحدد أهدافه ومبادئه . بيد أن تلك الأهداف ، وعلى كثرة جوانب القصور فيها ، ظلت بعيدة عن التأثير في واقع العمل التربوي مما أفقد النظام التربوي الرؤية الواضحة ، يؤيد ذلك ما أشارت إليه توصيات العديد من الدراسات والندوات كدراسة { النيفاني (١٩٩٢) ، والأغبري (١٩٩٢) ، وعقيل (١٩٩٤) ، والأهدل (١٩٩٦) ، والمخاليفي (١٩٩٨) ، وجامل (٢٠٠٠) ، والهبوب (٢٠٠٠) } .

ويشهد اليمن اليوم أحداثاً تربوية بالغة الأهمية تمثلت أبرزها بإعلان الحكومة عن تفعيل قانون التعليم لاسيما في ما يتعلق بتوحيد التعليم الديني بالتعليم العام . وكذا انضمام اليمن رسمياً إلى المؤسسات التربوية الخليجية الموحدة وعلى رأسها مكتب التربية لدول الخليج وفقاً لقرار مجلس القمة التاريخي في مسقط في دورته الثانية والعشرين في ديسمبر ٢٠٠١ (٢٩: ص ٣٤) . وقد شارك اليمن ولأول مرة في اجتماعات الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لهذا المكتب المنعقدة في الشارقة خلال الفترة ١٦ - ١٧ يوليو ٢٠٠٢م والتي ناقشت عدداً من الموضوعات التربوية كان أهمها توحيد مناهج العلوم ، والهيكل التنظيمي العام للمكتب مع دخول الجمهورية اليمنية عضواً جديداً كامل العضوية فيه (٢٩: ص ٤) .

ومع الاعتراف بأهمية هذه الإجراءات ، غير أن منطق عملية الإصلاح التربوي يقتضي أن تبدأ هذه العملية بإعادة النظر في الأهداف التربوية اليمنية

ومراجعتها في ضوء تجربة هذه الأقطار لتمثل نقطة الانطلاق نحو مراجعة باقي عناصر النظام التربوي . ذلك أن الأهداف التربوية ، تشكل منطلق الفعل التربوي ومرجعيته ، وأن أي إصلاح تربوي لا ينطلق من هذا المنطلق ، سوف يظل مجرد عملية عارضة وعمل مؤقت ومجتزأ لا يجمعه جامع ، وفاقداً للأطر المرجعية المنظمة والموجهة لحركته السليمة .

وعليه يمكن بلورة مسوغات هذه الدراسة على النحو الآتي :

- إن هذه الدراسة تأتي متساوقة مع ما يشهده اليمن من عملية تقويم شاملة للنظام التربوي ، والتي تأتي في طبيعتها توجه الحكومة نحو تفعيل قانون التعليم .
- مطالب انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي بما يستلزم من مراجعة للنظام التربوي انطلاقاً من مراجعة أهدافه .
- ندرة الدراسات المقارنة لاسيما على مستوى الأهداف التربوية العامة .
- أما أهمية هذه الدراسة فتكمن في أنها تضيف صانع القرار لاسيما في أعلى مراتبه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل الأهداف التربوية ، وجعلها أكثر قدرة على تنظيم الجهود التربوية وتوجيهها وتقويمها ، لاسيما المكرسة لتوحيد النظام التربوي اليمني بنظم التربية في دول الخليج العربية .
- أهداف الدراسة :-

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في وضع تصور لتطوير الأهداف التربوية العامة في اليمن في ضوء الاستفادة من خبرة وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال ، وذلك من خلال :

- التعرف على أهمية الأهداف التربوية وأبرز معالم منهجية بنائها .
- تشخيص واقع الأهداف التربوية في كل من اليمن ودول الخليج في ضوء تلك المنهجية .
- توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين منظومتي الأهداف .
- رسم بعض الاتجاهات لتطوير الأهداف التربوية في اليمن .

منهجية الدراسة :-

تعتمد هذه الدراسة على منهج التحليل المقارن الذي يقوم على عملية تحليل ومقارنة بين مشكلات يواجهها نظام تعليمي معين في بلدين أو أكثر ويمكن التغلب عليها نسبياً في أحد البلدين ، وذلك بفرض الاستفادة من هذه الحلول في معالجة مشكلات التعليم في البلد الآخر . وعليه فإن منهج الدراسة يقوم على أساس تحليل ومقارنة بين منظومتي الأهداف المعلنة في كل من اليمن ودول الخليج ، وذلك فيما يتعلق بمصادر هذه الأهداف ومنهجية بنائها وصياغتها وإجراءات تنفيذها ، لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين ومحاولة الاستفادة من خبرة دول الخليج لتطوير الأهداف التربوية في اليمن .

وذلك بالاعتماد على معايير معتمدة لهذا الغرض ، والتي تم إعدادها واستخدامها في دراسة سابقة للباحث، بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات .

وعليه تسير الدراسة في ضوء المنهج المستخدم وفق الخطوات الآتية :-

- عرض الإطار العام للدراسة .
- تحديد رؤية علمية للأهداف التربوية من حيث أهميتها ومصادر اشتقاقها ومنهجية بنائها وصياغتها وإجراءات تنفيذها .
- رصد وتحليل لعملية تطور الأهداف التربوية في كل من اليمن ودول الخليج .
- تحليل مقارن للأهداف التربوية في المنظومتين واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف .
- في ضوء نتائج الدراسة التحليلية المقارنة سوف يتم تقديم مقترحات لتطوير الأهداف التربوية في اليمن .

حدود الدراسة :-

تقتصر هذه الدراسة على تحليل ومقارنة :-

- ١ . الأهداف التربوية العامة في اليمن المعلنة في القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م .
- ٢ . الأهداف التربوية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي المعلنة في لائحة الأهداف والأسس العامة للمناهج ١٩٨٣م .

تحديد المصطلحات :**الأهداف التربوية :**

تستخدم كلمة (الأهداف) في المجال التربوي ، كما تستخدم في المجالات الأخرى، بمرادفات كثيرة كالغايات والمقاصد والأغراض والمآرب والمرامي ، إذ نجد الباحثين مختلفين في استخدامها ، فيقدمون ويؤخرون في مراتبها من حيث الشمول والتعميم فعلى الرغم مما قد يوجد من تقارب ظاهري في المعنى بين هذه الألفاظ التي يتوهم بعضهم بأنها مترادفة ، غير أنها لا تشترك إلا في جزء بسيط من المعنى ، وتأتي في مستويات مختلفة تبدأ بأكثرها عمومية وتنتهي بالأكثر تحديداً . إذ تأتي الغايات على مستوى الفلسفة المجتمعية وتأتي الأهداف على مستوى الفلسفة التربوية ثم تليها المقاصد على مستوى السياسة التربوية وتأتي الأغراض والمرامي على مستوى الخطط والبرامج . ورغم هذا التمييز الواضح في توظيف هذه الكلمات على مختلف مستويات النظام التربوي ، ورغم سعة اللغة العربية واشتمالها على تلك المرادفات التي تماثل كلمة (الهدف) والتي كانت أكثر شيوعاً في التراث العربي ، غير أننا نجد كلمة "الهدف" هي الأكثر استخداماً وعلى مختلف المستويات المذكورة .

وعليه يمكن استعراض أبرز التعريفات التي وضعت لمفهوم الهدف التربوي

وذلك على النحو الآتي: -

- يعرفه ديوي (Dewey) قائلاً (الهدف معناه وجود عمل منظم مرتب عمل يقوم النظام فيه على الإنجاز التدريجي لعملية من العمليات التربوية) (33:P.10).
- ويعرفه ميجر (Mager) بأنه (قصد يعبر عنه بعبارة تصف تغيراً مقترحاً نريد أن يحدث في التلميذ، أو تبيان ما سوف يكون عليه التلميذ حين تتم خبرة التعلم بنجاح) . (35:P.5) .
- ويعرفه مجاور بأنه (نتيجة نهائية لتعلم ناجح) (٢٣ :ص١٩) .
- ويعرفه الخطيب بأنه (النتيجة النهائية للعملية التربوية التي يسعى النظام التربوي لتحقيقها) (١٠ :ص١٤) .

ويتضح من التعاريف السابقة أن بعضها قد قصد الأهداف أو بالأصح

الأغراض التعليمية (أهداف المناهج التعليمية) وليس الأهداف التربوية على

مستوى الفلسفة التربوية ، ومنها تعريف ميجر ومجاور ، وعليه فإن الباحث يتفق مع باقي التعريفات التي قصدت الهدف في إطاره التربوي العام ، ويستخلص منها التعريف الآتي للأهداف التربوية (الأهداف التربوية هي تصورات مستقبلية لمجموعة مترابطة ومتكاملة من الخصائص وأنماط السلوك المرغوبة اجتماعياً والمتوقع أداؤها فردياً بعد التعرض لخبرات تربوية ناجحة يوفرها النظام التربوي في مجتمع معين وزمن معين) .

أما التعريف الإجرائي للأهداف التربوية في هذه الدراسة فيقصد بها الأهداف التربوية العامة التي حددها القانون العام للتربية والتعليم في الجمهورية اليمنية رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م والأهداف التربوية العامة المعلنة في لائحة الأهداف والأسس العامة للمناهج في دول الخليج العربية لسنة ١٩٨٤ .

الخلفية النظرية :

مقدمة :

تحظى الأهداف بأهمية بالغة في العمل الإنساني بصفة عامة ، وفي العمل التربوي بصفة خاصة ، فالتربية باعتبارها وظيفة مجتمعية ذات أهمية في تطوير المجتمع يجب أن تتميز أول ما تتميز بوجود أهداف محددة توجه حركتها الوجهة السليمة . ذلك أن افتقار العمل التربوي إلى الأهداف المحددة الواضحة ، يعد مبعثاً للكثير من مظاهر الإخفاق وال فشل لمؤسساته التربوية . لذلك كلما أتبعنا منهجية سليمة ووافية في وضع الأهداف التربوية ، وتحقق الفهم المتعمق لها من قبل القائمين بها وتحقق إيمانهم بصالحها واستعدادهم لترجمتها إلى مستوياتها المتتابعة ، فإنها تصير ذات تأثير واضح في واقع العمل التربوي وذلك من خلال تأديتها لوظائفها الرئيسية في توجيه وتنظيم حركة النظام التربوي وتقويم إنجازاته . كما تتفق جميع النظم التربوية على ضرورة اعتماد منهجية علمية عند وضع الأهداف التربوية بمختلف مكوناتها ، بدءاً بتحديد مصادرها ومروراً بعملية بنائها وصياغتها وانتهاءً بتصنيفها وإجراءات تنفيذها ، لتكون المحرك الأساسي للعملية التربوية بكل عناصرها وعلى مختلف مستوياتها .

- مصادر اشتقاق الأهداف :-

إن تحديد الأهداف التربوية وتوضيح مستوياتها ووظائفها من أجل توجيه الجهود التربوية وتنظيمها وتقويم نجاحاتها ، إنما يتطلب تحديد وتوضيح المصادر التي تشتق منها هذه الأهداف . (١ :ص ٣٨) (٢٢ :ص ٩٤) . ذلك أن ما قد يحدث من غموض حول الأهداف وتناقض بينها ، أو ضعف تأثيرها في الواقع التربوي ، قد يكون مرده إلى عدم تحديد المصادر التي تشتق منها ، أو ضعف ارتباط الأهداف بمصادرها ، بل أن الاختلافات القائمة بين الفلسفات التربوية تنعكس في كيفية تحديد هذه المصادر وترتيبها وفق أولويات معينة ، إذ نجد بعض الفلسفات تعطى الأولوية للمجتمع ومطالبه كأول هذه المصادر ، في حين نجد فلسفات أخرى تؤكد على الفرد ومطالبه وثالثة تؤكد العقيدة ، وهكذا (٢٥ :ص ٣١) . وأي كان ترتيب هذه المصادر ، غير أنها جميعاً تشكل منظومة لا يمكن تجاهل واحد منها ، ذلك أنها لا تتصل بجانب واحد مثل الفرد أو المجتمع ، ولا تقتصر على بعد واحد كماضي المجتمع أو حاضره أو مستقبله ، ولا تتصل بمجال واحد من مجالات الحياة المجتمعية ، وإنما تتصل وتتفاعل بكل هذه الجوانب، بما يحقق لها الشمول والتكامل ، كذلك يوجد شبه اجماع بين المفكرين والمربين على المصادر الآتية ، باعتبارها مصادر رئيسة لاشتقاق الأهداف :

- ١ - طبيعة الفرد المتعلم ومطالب نموه .
- ٢ - عقيدة المجتمع ومطالب التنمية فيه .
- ٣ - طبيعة العصر وتحدياته .

- منهجية بناء وصياغة الأهداف التربوية :

لقد دأب الكثير من المعنيين بوضع الأهداف التربوية ومن المؤلفين في موضوعاتها على تسمية هذه العملية بصياغة الأهداف ، وهي تسمية خاطئة ، لكونها تقتصر على محض الناحية اللغوية ، في حين أن عملية بناء الأهداف تتم عبر سلسلة من الإجراءات ذات الطبيعة العلمية والفنية المعقدة التي تتطلب مشاركة واسعة ومتنوعة الفئات يلتقي فيها الفكر الفلسفي في أعلى مستوياته مع

الواقع الميداني في تدفق حركته، وما بينهما من مشاركة المختصين بمختلف علوم التربية، ومن العاملين في ميدانها بالإدارة والتوجيه والتعليم والمختصين في المناهج ومن المشتغلين في البحث العلمي، لاسيما الباحثين التربويين والمعنيين بشؤون الإعلام والثقافة تمكيناً لإسهام الرأي العام في قضايا التربية وأهدافها، (٦: ص ٥).

وقد تمخضت بعض المنهجيات المتبعة في بناء الأهداف التربوية لتحديد الخصائص التي يجب توافرها في الأهداف لتؤلف معايير لتقويمها والتحقق من صلاحيتها، بما يكفل لها الفاعلية والتأثير في العملية التربوية (٣١: ص ٩٠).

ورغم ما يظهر من اختلاف بين بعض المفكرين والتربويين في تحديد هذه المعايير، غير أن هناك إجماعاً على جملة من هذه المعايير، لعل أبرزها:

- الشمول: ويقصد به وفاء الأهداف بالمجالات المناطة بها والمتمثلة بنمو شخصية المتعلم بمختلف أبعادها، ويتقدم المجتمع بمختلف جوانبه، (٥: ص ١١٤).

- التكامل: ويعني أن تتكامل الأهداف المعنية بشخصية الفرد بمختلف أبعادها وكذا الأهداف المعنية بمطالب المجتمع بمختلف جوانبها، وكذلك التكامل بين هذين القطبين، الفرد والمجتمع، وتحاشي أي نوع من التناقض أو الاختلال في تناول هذه الجوانب (١٨: ص ١٨٩).

- الملائمة: ويعني أن تكون الأهداف ملائمة لخصائص المتعلمين وخصائص مجتمعاتهم وخصائص العصر الذي يعيشون فيه. بمعنى آخر، ينبغي أن تكون الأهداف التربوية وليدة الظروف الراهنة التي يعيشها الفرد والمجتمع (١١: ص ١٠٨).

- المرونة: ويقصد بها أن تتغير الأهداف التربوية في ضوء التغيرات والمستجدات التي يواجهها المجتمع في جوانبه المختلفة (١٩: ص ١٨١).

- الألوية: بمعنى أن تبني الأهداف وترتب وفقاً لأولويات ومطالب الفرد واحتياجات المجتمع وتحديات العصر، وذلك بالاعتماد على تحليل وافٍ لأحوال المجتمع واحتياجاته يسفر عن بناء الأهداف بناءً منطقياً يتفق مع سلم أولويات المجتمع (٦: ص ٦).

- أسلوب صياغة الأهداف التربوية :

ولا يعنى كل ما سبق أن الصياغة اللغوية للأهداف ليست ذات أهمية ، بل أنها يجب أن تكون لها المنزلة الرفيعة ولكن في الموعد المناسب من سياق ما تتطلبه منهجية البناء من الإجراءات. فبعد أن يتفق المعنيون بعملية تصميم الأهداف وينأى حول القضايا التي ينبغي أن تتمحور حولها الأهداف التربوية ، وفقاً للمعايير سألغة الذكر ، يأتي بعد ذلك دور خبراء اللغة لوضع صياغة مناسبة للعبارة الهدفية تقوم على وفق معايير متفق عليها مثل الدقة في الصياغة والوضوح والقابلية للتطبيق والترابط والاتساق وغير ذلك من المعايير المعتمدة في أساليب الصياغة اللغوية للأهداف التربوية .

- تصنيف الأهداف التربوية :-

لتوخي الوضوح والدقة في الأهداف التربوية ولتحقيق الترابط والتوازن بينها وتسهيل الاستفادة منها والسعي نحو تطبيقها ، وضع التربويون تصنيفات مختلفة للأهداف التربوية .

فقد تصنف الأهداف بحسب مصادر اشتقاقها ، إذ يتم أولاً تحديد المصادر الأساسية ثم يتبع ذلك تصنيف الأهداف حسب المصادر المعلنة . وقد أتبع دول مجلس التعاون هذا التصنيف . ورغم ما يتميز به هذا التصنيف من الربط المباشر بين الأهداف ومصادرها ، بما يعكس منهجية علمية توضح تدفق الأهداف من مصادرها الأساسية ، غير أن هذا التصنيف يواجه بعض الانتقادات في كونه لا يوضح تكامل المصادر ووحدتها ، فالهدف الواحد يمكن أن يجد أسانيد في أكثر من مصدر واحد ، كما أن تعدد المصادر لا يعني بالضرورة فصل الأهداف عن بعضها البعض تبعاً لمصادرها . وهناك من يصنف الأهداف تبعاً لاحتياجات الفرد ومطالب المجتمع . وقد صنفت الأهداف التربوية في العراق تبعاً لهذا التصنيف ، كما تبنته قبل ذلك إستراتيجية تطوير التربية العربية في عرض مبادئها الرئيسية . وقد تصنف الأهداف التربوية بحسب مستوياتها ضمن البرنامج التربوي ، كأهداف عامة وأهداف وسيطة وأهداف تعليمية (سلوكية) أو قد تصنف على مستوى

الفلسفة التربوية ثم السياسة التربوية والإستراتيجية والخطط التربوية وصولاً إلى الأغراض التعليمية (١٨: ص ٢١٣) . وقد تصنف الأهداف وفقاً لجوانب شخصية المتعلم ، إذ تصنف إلى أهداف معرفية ووجدانية ومهارية (١٥: ص ١٩) . وهو تصنيف أقرب إلى المناهج التعليمية منه إلى مستوى الفلسفة التربوية .

- **وظائف الأهداف التربوية** : لقد ساد الظن أن الأهداف التربوية إنما يكون مجال تأثيرها بترجمتها إلى الواقع في مجال المناهج التعليمية دون غيرها ، وبالتالي تقتصر العناية على ترجمتها إلى أهداف للمراحل التعليمية ثم إلى أغراض للمناهج الدراسية وصولاً إلى الأغراض السلوكية . وهي نظرة ضيقة للأهداف تنكرها اتجاهات الفكر التربوي الحديثة التي تؤكد أن الأهداف التربوية تسترشد بها السياسات التربوية وما يترتب عنها من الاستراتيجيات والخطط ، وبما يحقق التكامل والتفاعل بين المستويات بصورة رأسياً ، وبما يحقق ما بين عناصر النظام التربوي من توافق وانسجام بصورة أفقية (٥: ص ٦) .

وعليه تعد الأهداف التربوية بالنسبة للنظام التربوي بمثابة الدماغ المغذي لكافة عناصره وجوانبه ، وذلك بما تمد به النظام من توجيه وتخطيط وتنظيم وتقويم يتجلى من خلال الوظائف الآتية : -

- **وظيفة التوجيه** : إذ تمثل الأهداف مصدر هداية وإرشاد في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط وصولاً إلى أغنائها لجهود العاملين في واقع العمل التربوي (٨: ص ١٣٩) .

- **وظيفة التنظيم** : إذ تساعد على تكوين البنى التعليمية وفي تطوير المناهج وفي تنظيم أساليب التخطيط والإدارة مما يعمل على تحقيق التوافق والانسجام بين مختلف عناصر المنظومة التربوية (P.23 : 34) ،

- **وظيفة التقويم** : وتمثل الأهداف مصدراً تستمد منه المعايير لتمحيص الجهود التي تبذل في النشاط التربوي والتحقق مما بلغته من نتائج وإنجازات وما تواجهه من العقبات والمشكلات (P.208 : 36) .

- إجراءات تنفيذ الأهداف :- لا يكفي أن تأتي عملية بناء الأهداف التربوية وصياغتها بتلك المصادر والأسانيد وبهذه المشاركة الواسعة والمنهجية القائمة على وفق معايير معتمدة في عملية البناء والصياغة للأهداف بل ينبغي متابعة تأثيرها في واقع العمل التربوي يتجلى ذلك في ترجمتها إلى مستوياتها المتتابعة ، ذلك أن الأهداف بعد تصورها على المستوى الفلسفي تظل بحاجة إلى السعي إلى تحقيقها بجهود متنوعة ومتواصلة ومنظمة وفق منهجية تكفل لها التتابع والانسجام والتسلسل في مستوياتها المتتابعة ، وألا ظلت الأهداف عبارات مسطوية في الوثائق كشعارات لا مسارات (٦ : ص ٩) . فالأهداف التربوية على المستوى العام ، ورغم اتساع المشاركة فيها ، غير أنها تمثل اختيارات سياسية ، وبالتالي تكون من مسؤولية السلطة الحاكمة لأنها تدخل في صميم اهتماماتها ، بل ويرتبط نجاحها وتنفيذها بمدى اقتناع القيادة السياسية بها وتسهيل الإجراءات لتطبيقها ، وعليه فإن الطابع الإجرائي للأهداف ينبغي أن يكون حاضراً من هذا المستوى ، وذلك بإمكانية ترجمتها إلى أهداف أكثر إجرائية وتنفيذ ليتشكل منها ما يسمى بالأهداف الوسيطة ، وهي تلك الأهداف التي تؤثر في نوعية الخطط والبرامج والمناهج التعليمية من حيث بنائها وتنفيذها وتقويمها ، وهنا تتجلى مسؤولية الفنيين والمتخصصين في المجال التربوي من مخططين ومختصين بالمناهج وغيرهم من الإداريين والموجهين والمسؤولين عن تنفيذ الأهداف في هذا المستوى . وأخيراً تتجلى الإجرائية في أدنى مستوى للأهداف ، وهو مستوى الأغراض السلوكية التي تؤثر مباشرة في تنظيم المواقف التعليمية وتحديد أنشطة وأساليب التدريس وتحقيق نتائج المقصودة وتقويمها بدقة وموضوعية وهنا يكون للمعلمين الممارسين الدور الفاعل والمسئول في تنفيذ هذه الأهداف (٥ : ص ٦) .

وعليه ، تتجلى إجراءات تنفيذ الأهداف في ترجمتها إلى مستوياتها المتتابعة وفي نشرها في لائحة مستقلة وتوزيعها لمختلف العاملين في المجال التربوي ، بل ولجمهور المواطنين لتوعيتهم بهذه الأهداف ودعم إيمانهم بها وإشراكهم على جميع المستويات في تحديدها وترجمتها وتقويمها وتطويرها .

مقارنة الأهداف التربوية في كل من اليمن ودول الخليج

أولاً : خلفية تاريخية لتطور الأهداف التربوية في اليمن ودول الخليج :
أ) الجمهورية اليمنية :-

على الرغم مما يشهد لليمن من عراقلة وامتداد حضاري وتاريخي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ ، غير أن عهوداً طويلة من العزلة والتخلف والهيمنة الاستعمارية قد تواترت عليه لتبعده عن حركات التقدم وحضارة العصور . فاليمن الشمالي لم يشهد في عهد الإمامة أطراً فكرية منظمة للعملية التربوية متمثلة في تشريعات وقوانين تربوية تحدد على نحو صريح ومكتوب الأهداف التربوية التي ينبغي أن يستهدفها النظام التربوي . غير أن ذلك لا يعني أن التعليم لم يشهد البتة بعضاً من الأهداف الموجهة له وإن كانت هذه الموجهات قد وجدت ضمناً وبصورة غير معلنة رسمياً وتمحورت في جانب ضيق من المقاصد الدينية المنهجية (١٣:ص٩٣) . كما أن المناطق الجنوبية من اليمن لم تشهد أيضاً في عهد الاحتلال البريطاني أهدافاً تربوية مكتوبة ومعلنة ، غير أن التعليم ولاسيما في منطقة عدن كانت توجهه أهداف ضمنية تتمحور حول تحقيق أغراض المستعمر في تعزيز نفوذه وتلبية مطالبه (٢:ص٣١٢) .

وقد مثلت الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) نقطة تحول رئيسة في الجانب التربوي لاسيما في البنية التنظيمية للتعليم . فقد صدر القانون العام للتربية والتعليم رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٢ فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية محدداً الأهداف التربوية العامة للنظام التربوي ومنطلقاً من العقيدة الاشتراكية الماركسية (العلمية) (٢:ص٣١٦) .

كما صدر القانون العام للتربية والتعليم رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤ فيما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية محدداً الأهداف التربوية العامة ومنطلقاً من العقيدة الإسلامية . ورغم الأهمية التي مثلتها تلك الأهداف في كلا المنظومتين كأطر مرجعية تهدي مسيرة العملية التربوية ، غير أنها كانت تفتقر إلى الكثير من مقومات منهجية بناء وصياغة الأهداف ، وعلاوة على ذلك فقد كانت أهدافاً

متناقضة ظلت توجه العمل التربوي في اليمن على ذلك النوع من التقاطع وبما يقرب من عقدين من الزمن (٣٢:ص١٢١). وقيام الوحدة اليمنية (١٩٩٠) وصدور القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م ظهرت منظومة أهداف وحدوية حُصرت في خمسة أهداف تربوية عامة، اشتقت من مصادر خمسة (ملحق (١)) وهي التي تشكل أحد بعدي هذه الدراسة.

ب) دول الخليج :-

لم تخل النظم التربوية منذ نشأتها في العصر الحديث في دول الخليج كغيرها من الأقطار العربية، من أهداف تربوية، سواء كانت صريحة ومعلنة، أو ضمنية ومضمرة في أذهان القائمين على العملية التربوية. فقد شهدت هذه الأقطار محاولات جادة لتطوير أهدافها التربوية على وفق منهجيات علمية معتمدة في هذا المضمار. بيد أن أبرز مراحل تطور الأهداف إنما تمثلت بتلك الجهود الوحدوية التي أسفرت عن التوصل إلى صيغة موحدة للأهداف التربوية والأسس العامة للمناهج في هذه الدول. فقد سعت دول الخليج جاهدة إلى توحيد أهدافها التربوية كخطوة أولى في سبيل توحيد نظمها التربوية تمشياً مع الاتجاه العام نحو اندماجها في تكتل إقليمي استجابة للتغيرات والتحديات التي تواجهها، ساعداً في ذلك وجود حظ كبير من التشابه والتقارب في مختلف أبعادها المجتمعية.

كذلك ظلت هذه المسألة التربوية الوحدوية تمثل القضية المحورية لمؤتمرات وزراء التربية والتعليم والاعراف لهذه الأقطار خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٣. وقد عهد لكتب التربية في هذه الدول مسؤولية تنفيذ هذه المهمة الوحدوية، حيث شكل لجان متخصصة في مختلف الجوانب التربوية، مستفيداً من إمكانات المركز العربي للبحوث التربوية لتوسيع المشاركة في هذه المهمة، وقد تقدمت الدول الأعضاء بتصوراتها حول هذا الموضوع إلى المكتب الذي أعد مذكرة تضمنت ملخصاً لهذه التصورات ومقترحاته حولها عرضت على المؤتمر العام الثاني لوزراء التربية الذي عقد بالرياض خلال الفترة من ٩ - ١١ مايو ١٩٧٧م. غير أن المؤتمر أوصى بمزيد من الدراسات حول الموضوع لتعرض بشكل نهائي في المؤتمر الثالث الذي عقد في "أبو ظبي" خلال الفترة من ١٨ - ٢٠ إبريل ١٩٧٨م وعرضت حصيلة هذه الجهود

كلها مرة أخرى على الدول الأعضاء ، فعلمت عليها كل دولة بما رأته تحسيناً لها أو إضافة لمضمونها ، أو تنقيحاً لصياغتها (١٧ : ص ٤١) .

وناقش المؤتمر السابع لمكتب التربية العربي المنعقد في مسقط للفترة من ٢٢ - ٢٤ مارس ١٩٨٣ م ، ناقش المشروع النهائي لهذه الأهداف والأسس بعد أن وافق عليها المجلس التنفيذي للمكتب . وقد أقرها المؤتمر العام السابع ثم صدرت رسمياً عام ١٩٨٤ م في كتيب خاص يحمل عنوان " الأهداف التربوية والأسس العامة للمناهج بدول الخليج العربية " (٢٦ : ص ٧) ويشمل جزئيين : الأول يحدد الأهداف ، وهو الذي يعيننا في هذه الدراسة ، والآخر يحدد الأسس العامة للمناهج التعليمية في هذه الدول (ملحق (١)) .

ثانياً : الدراسة المقارنة :

١) مصادر اشتقاق الأهداف :

أ) دول الخليج :

- أوردت لائحة الأهداف التربوية والأسس العامة للمناهج بدول الخليج العربية أوردت خمسة مصادر رئيسية اشتقت منها ثمانية وأربعين هدفاً وذلك على النحو الآتي :
- العقيدة الإسلامية ، واشتقت من هذا المصدر ومتضمناته ثمانية عشر هدفاً .
 - العربية ، واشتقت منها ستة أهداف .
 - الأوضاع المجتمعية لدول الخليج واشتقت منها تسعة أهداف .
 - اتجاهات العصر واشتقت منها ثمانية أهداف .
 - حاجات الفرد الخليجي واشتقت منها سبعة أهداف .

وهي مصادر ، كما نلاحظ ، تتجلى فيها الشمولية ماثلة في تضمناها لمجمل حاجات الفرد ومختلف مطالب المجتمع ، كما تتجلى فيها الإجرائية ماثلة في عملية التفصيل والربط بين هذه المصادر والأهداف المتدفقة منها .

غير أن لهذه المصادر العديد من المآخذ ، لعل أبرزها :

- أن عملية الربط المباشر بين مصادر الاشتقاق والأهداف المتدفقة عنها قد تسفر عن تكرار للعديد من الأهداف ، ذلك أن الهدف الواحد قد يكون له العديد من المصادر .

- أن ترتب هذه المصادر ينم عن توجه تقليدي في فهم العملية التربوية يعطي الأولوية للمجتمع ، في حين أن الفهم الحديث للعملية التربوية يرى أن السير المنطقي لهذه العملية إنما يبدأ بالفرد لينتهي بالمجتمع . وعليه نجد أن المصدر المعني بحاجات الفرد ومطالب نموه في هذه الأقطار قد جاء في المرتبة الأخيرة .
- لقد سرى على هذه المصادر ، كما سرى على الأهداف ، نوع من التعديل بعد حرب الخليج الثانية ، إذ تقلصت إلى أربعة مصادر بحذف المصدر الرابع الذي كان معنياً باتجاهات العصر وخصائصه ، كما تقلص عدد الأهداف المشتقة من المصادر لتصبح (٢٨) هدفاً بدلاً من (٤٨) هدفاً .

وذلك على حساب الأهداف المشتقة من العقيدة الإسلامية التي تقلصت من (١٨) هدفاً إلى ٦ أهداف والأهداف المشتقة من اتجاهات العصر وعددها (٨) أهداف (٨: ص ٨٢) .

وعليه فقد جاء هذا التعديل في غير محله إذ جعل الأهداف مفترقة لواحد من أبرز المصادر وأكثرها فاعلية لاسيما في هذا العصر الذي يتميز بالكثير من التحديات الكبيرة .

- كما أن هذه المصادر قد مالت إلى العناية بواقع هذه المجتمعات بجوانبها الإيجابية ، مهملة ما فيه من الجوانب السلبية المتمثلة في الكثير من المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه المجتمعات .
- إن هذه المصادر قد نجدها ماثلة كلياً عند بعض الدول الأعضاء أو جزئياً عند بعضها الآخر .

(ب) اليمن :

أشار القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م إلى أن الفلسفة التربوية وأهدافها في الجمهورية اليمنية تنبثق من عقيدة الشعب الإسلامية ودستور البلاد وتراثها العربي والإسلامي ومن أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر ومن رصيد الحركة الوطنية اليمنية وتجربتها ومن خصائص المتعلم وحاجات المجتمع . وهي مصادر ، كما نرى ، محدودة وموجزة ، بل ومسيسه ، وتغيب عنها مصادر أخرى مهمة لعل أبرزها اتجاهات العصر وخصائصه وتحدياته كما أنها تفتقر لعملية

الربط بينها وبين الأهداف المشتقة منها، هذا بالإضافة إلى أنها قد رتبت ترتيباً غير مفهوم، إذ نجدها تبدأ بقضايا مجتمعية، ثم تنتهي بنفس المحور، بما يجعلها تشير إلى أنها قد سارت مجافية لمنطق العملية التربوية الذي يقتضي أن تنطلق من الفرد إلى المجتمع.

٢) بناء الأهداف :

- دول الخليج : تشير وثيقة الأهداف لهذه الدول إلى اعتماد ومنهجية علمية عند بناء الأهداف التربوية، تجسدت في جهود مؤسسات تربوية أعدت لهذا الغرض وزودت بخبرات وكوادر متخصصة في مختلف جوانب العملية التربوية وأسندت بمشاركة في مختلف المستويات وعبر العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات التربوية ولسنوات عديدة . فقد بذل مكتب التربية لدول الخليج منذ نشأته جهوداً حقيقية في سبيل التوصل إلى أهداف تربوية موحدة لهذه الأقطار، ثم أحيل الموضوع إلى مركز البحوث التربوية ليتابع العمل في هذا الصدد. وبعد جهود حثيثة ولسنوات متواصلة وبمشاركات واسعة، تم التوصل إلى صيغة أولية للأهداف والأسس الموحدة، ثم عرضت هذه الصيغة على الدول الأعضاء، وعلقت عليها كل دولة بما رآته تحسيناً أو إضافة لمضمونها أو تنقيحاً لصياغتها، ثم نوقش المشروع النهائي لهذه الأهداف في المؤتمر العام السابع لمكتب التربية العربي المنعقد في مسقط ١٩٨٣ ونال موافقة الدول الأعضاء . وهذا الإجراء المنهجي قد أتبع عند بناء الأهداف في بعض الدول الأعضاء لاسيما دولة الكويت .

- الجمهورية اليمنية : وفي المقابل لا يوجد ما يثبت حدوث مشاركة موسعة لعملية بناء الأهداف التربوية في اليمن من قبل خبراء ومختصين في مختلف جوانب ومستويات العملية التربوية، فقد اقتصرت عملية بناء الأهداف المعلنة بالقانون العام للتربية والتعليم (١٩٩٢) على أعمال اللجنة التربوية في مجلس النواب، وإذا كان قد حدث نوع من المشاركة في هذه العملية، فإنما قد جاء عرضياً، ضمن مناقشة مشروع القانون بجملته، ولم تكن مشاركة معنية بالأهداف لذاتها، وهي مشاركة قد غلب عليها الطابع السياسي لاسيما وأنها قد حدثت في وقت بدأت فيه الأزمة السياسية بالتفاقم .

ومن حيث خضوع الأهداف التربوية لمعايير عملية البناء والصياغة ، فيمكن عرض ذلك على النحو الآتي :

- الشمول : لقد تضمنت وثيقة أهداف الخليج (٤٨) هدفاً تربوياً شملت وبشكل مفصل مختلف جوانب المجتمع ومطالب الفرد وتحديات العصر غير أنها قد ركزت على ماضي المجتمع الخليجي وحاضره وأغفلت البعد المستقبلي الذي يعد اليوم أبرز التحديات ، كما أنها شملت القضايا الإيجابية في حياة الفرد والمجتمع متجاهلة الجوانب السلبية والمشكلات والتحديات الكبيرة التي يواجهها الإنسان الخليجي . واشتملت الأهداف التربوية في اليمن على نفس الأبعاد تقريباً ولكنه شمولاً سطحياً ومقتضباً ولخص في أهداف خمسة دون تفصيل يذكر ، وفي الوقت الذي شملت الأهداف قضايا لا تصب في الأساس ضمن منظومة الأهداف وإنما تأتي عادة كوسائل لتنفيذ الأهداف كقضية المعلم مثلاً ، نجدها قد أغفلت قضايا رئيسية كان ينبغي أن تأتي في طليعة الأهداف المعلنة كقضية الوحدة اليمنية وتجديدها وترسيخها والحفاظ عليها ، وكذلك قضية الديمقراطية كنهج جديد ينبغي أن يستدفه النظام التربوية .

- التكامل : لقد توزعت أهداف الخليج على محاورها الرئيسة توزيعاً غير متوازن ، إذ نالت العقيدة الإسلامية (١٨) هدفاً ونال البعد القومي (٨) أهداف والبعد الإقليمي (الخليجي) (٩) أهداف ونال العصر وتحدياته (٨) أهداف أما الفرد الخليجي فقد نال (٧) أهداف ، وبحجة هذا الاختلال في الأوزان، عدلت هذه الأهداف ، غير أن ذلك التعديل قد كان على حساب بعدين رئيسيين : الأول العقيدة الإسلامية التي تقلصت أهدافها إلى (٦) أهداف ، أما العصر ومطالبه ، فقد حذفت الأهداف المعنية به كلياً ، مما أسفر عن وجود اختلال أعمق وأكثر خطورة . أما الأهداف التربوية في اليمن فيصعب تقويمها في هذا الجانب ، ذلك أنها لم تفصل إلى أهداف فرعية نستطيع من خلالها الحكم على أوزان الأهداف المحورية ، ومع ذلك نستطيع القول أن هذه الأهداف تعاني من اختلالات واضحة في الأبعاد التي شملتها . إذ نجدها تميل نحو الأبعاد المجتمعية على حساب الأبعاد المعنية بالفرد ، هذا بالإضافة إلى غياب

أبعاد رئيسية كالبعد المعني بالعصر ومطالبه ، وغير ذلك من التحديات سواء المحلية منها أو الخارجية .

- الخصوصية : كرسّت أهداف الخليج في محورين أساسيين لإبراز خصوصيتها ، الأول معنياً بالقضايا المجتمعية على مستوى المجتمعات الخليجية ، والآخر على مستوى الفرد الخليجي ومطالبه .

أما أهداف اليمن فقد أغفلت خصوصية المجتمع اليمني ، لاسيما فيما يتعلق بأبرز القضايا المجتمعية والتي تأتي في طليعتها الوحدة اليمنية والتجربة الديمقراطية وغير ذلك من المشكلات والتحديات التي ينفرد بها المجتمع اليمني .

- المرونة : لقد خضعت أهداف الخليج لتعديل جوهري بعد حرب الخليج الثانية تجلّى ذلك في تعديل مصادر اشتقاقها التي تقلصت من خمسة مصادر إلى أربعة مستبعدة العصر وتحدياته كواحد من مصادر اشتقاق الأهداف كما تعدلت الأهداف وتقلصت من (٤٨) هدفاً إلى (٢٨) هدفاً كان ذلك تقليصاً للأهداف العقائدية والأهداف المعنية بالعصر ومطالبه ، كما تم ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف للمراحل التعليمية (٨،٢٠٠٢، ص٨٢) ، وهو تعديل كما نلاحظ لم يكن في محله . ذلك أنه قد تم على حساب قضايا جوهرية ما كان ينبغي أن يسري عليها ذلك النوع من التعديل . فتعديل بعض الأهداف المعنية بالعروة ، يمكن فهمه في ضوء معرفة مواقف بعض الدول العربية من غزو الكويت ، لكن ما لا يمكن فهمه وتبريره ، حذف البعد المتعلق بالعصر ومطالبه وتحدياته ، سواء من المصادر المعلنة أو من الأهداف المشتقة منها ، خاصة وأننا في عصر العولمة ، وأن هذه الدول نجدها في طليعة الدول العربية المهرولة نحو العولمة . أما أهداف التربية في اليمن فلم يسر عليها أي تعديل منذ أن أعلنت عام (١٩٩٢) رغم تعاضم الأحداث التي مر بها اليمن والتي كان آخرها انضمام اليمن جزئياً إلى دول مجلس التعاون الخليجي وكل ما طرأ من تعديل على البنية التنظيمية للتعليم إنما اقتصر كما أعلنت الحكومة على تفعيل مواد القانون العام للتربية والتعليم فيما يتعلق بتوحيد التعليم الديني بالتعليم العام . ذلك أن القانون لم يفعل ، بل لم ينفذ أصلاً منذ إعلانه .

- **الأولوية :** لقد رتبت أهداف الخليج ترتيباً تنازلياً يبدأ بعقيدة المجتمع ثم بانتمائه القومي ، يلي ذلك البعد الإقليمي (الخليجي) ثم تنتهي الأهداف على المستوى الفردي ، وإن جاء البعد المعني بالعصر وتحدياته في ترتيب لا ينسجم مع هذا التسلسل المنهجي ، وإذا كانت العقيدة الإسلامية تمثل أبرز أولويات المجتمع الخليجي ، فلماذا تقلصت الأهداف المعنية بها من (١٨) هدفاً إلى (٦) أهداف ؟ وإذا كان البعد المعني بالعصر وتحدياته على المستوى العالمي قد جاء في المرتبة قبل الأخيرة في لائحة الأهداف المعلنة (١٩٨٣) غير أننا نجد الأهداف بعد خضوعها للتعديل قد أهملت هذا المتغير وكأنه لا يمثل أية أهمية لهذه الأقطار .

أما ترتيب الأهداف في اليمن فهو في بعض الجوانب يعكس توجهاً يسارياً إذ نجد أن الهدف الأول معنياً بالبعد الاجتماعي الاقتصادي ، في حين أن الهدف المعني بالعقيدة الإسلامية قد جاء في الترتيب الثاني . ولعل في ذلك إشارة إلى قوة تأثير ذوي الاتجاهات اليسارية في مجلس النواب ، أو أن في ذلك عشوائية جعلت الأهداف تأتي على ذلك النوع من الترتيب . هذا بالإضافة إلى أن باقي الأبعاد قد جاءت في تراتيب يصعب فهمها .

٣) صياغة الأهداف التربوية :

تتميز أهداف الخليج بأنها نسبياً تضي بمطالب الصياغة اللغوية للعبارات الهدافية . فقد صيغت بلغة واضحة وواقعية تجعلها ممكنة التطبيق وبيجرائية تجعلها قابلة لأن تترجم إلى مستوياتها المتتابعة . غير أن في صياغتها نوعاً من الخلط بين ما هو تربوي على مستوى الفلسفة التربوية وبين ما هو تعليمي على مستوى الأغراض السلوكية . إذ نجد الخطاب في بعض الأهداف يوجه للفردي ، وفي بعضها الآخر موجهاً إلى المجتمع . والأساس في صياغة الأهداف على هذا المستوى الفلسفي أن يكون الخطاب موجهاً إلى المجتمع ، أما الخطاب في الأغراض السلوكية التعليمية ، على مستوى الممارسات التدريسية فيكون موجهاً إلى الفرد . هذا بالإضافة إلى أن هذه الأهداف قد بدأت بهدف شامل يجمعها ويخلصها لتتفرع عنه باقي الأهداف في محاور رئيسية قامت عليها المنظومة الهدافية . في حين جاءت صياغة الأهداف اليمينية على نحو من العمومية والغموض ولعل ذلك قد جاء

لإرضاء كافة الأطراف المتنازعة آنذاك . إذ أنه كلما كانت الأهداف أكثر عمومياً، نالت إجماعاً أكثر من مختلف الأطراف. هذا بالإضافة إلى أنها قد خلطت بين الأهداف والوسائل، وأنها غير قابلة للترجمة إلى أهداف تفصيلية، ولا يوجد ما يربطها بما قبلها من مصادر ومبادئ ولا بما بعدها من أهداف للمراحل . وفي الوقت الذي نجد فيه تفصيلاً للمبادئ التربوية (١٣) مبدءاً نجد إيجازاً في الأهداف (٥) أهداف فقط .

والأساس في هذه العملية أن تُفصل الأهداف وأن تربط فيما بينها من جهة ، وبينها وبين المبادئ المعلنة في جهة أخرى . ذلك أن محاكمة النظام التربوي وتقويم إنجازاته وإخفاقاته إنما تكون في ضوء ما أعلن من أهداف وليس في ضوء ما يعلن من مبادئ .

٤) تصنيف الأهداف :

لقد صنفت أهداف الخليج تصنيفين : الأول بحسب مصادر اشتقاقها . إذ حددت مصادر خمسة ثم صنفت الأهداف وفقاً لتلك المصادر على نحو يحدد بوضوح ارتباط هذه الأهداف بمصادر اشتقاقها وإن كان هذا التصنيف يؤدي إلى تكرار الهدف الواحد في أكثر من مصدر ، كما سبقت الإشارة . كما صنفت بحسب مكونات الخبرة الأساسية ، إذ توزعت على مجالات خمسة هي المعرفة، المهارات ، التفكير العلمي ، الميول والاهتمامات ، والاتجاهات والقيم . وإن كان هذا التصنيف يعد أقرب إلى مستوى المناهج التعليمية منه إلى مستوى الفلسفة التربوية . هذا بالإضافة إلى أن الوثيقة لم توضح كيفية التفاعل والربط بين هذين التصنيفين . وقد تبنت معظم الدول الأعضاء هذا التصنيف بشقيه ولاسيما ، دولة الكويت ، . أما أهداف اليمن فلا يظهر لها أي تصنيف لكونها لم تفصل إلى أهداف فرعية، ولم تتمحور في محاور رئيسية كما أنها لم ترتبط بمصادر اشتقاقها ولا بالمبادئ المعلنة . وإنما ظلت على تلك الهيئة المقتضبة في الصياغة التي حصرتها في أهداف خمسة دون أن تتبنى أية تصنيف حتى تفصل الأهداف على وفق ذلك التصنيف .

٥) إجراءات تنفيذ الأهداف :

- لقد تمثلت الخطوات الإجرائية لتنفيذ الأهداف المعلنة في دول الخليج ، بما يلي :
- تصنيف وتفصيل الأهداف في محاور مختلفة .
 - ربطها بعملية وضع وبناء المناهج التعليمية ، إذ أن الوثيقة نفسها تتضمن في عنوانها ذلك الربط المباشر بين الأهداف وأسس بناء المناهج .
 - نشر هذه الأهداف المعلنة في لائحة مستقلة لتوزع على التربويين .
 - ترجمة هذه الأهداف إلى مستوياتها المتتابعة ، وأدراجها ضمن الوثيقة على ذلك النوع من الترجمة التي تسهل تنفيذها في مختلف مستوياتها .
 - قيام مكتب التربية بخطوات إجرائية لتنفيذ هذه الأهداف تمثلت بأعداد كتب دراسية تجريبية موحدة في بعض مجالات العلوم والرياضيات في ضوء الأهداف المعلنة ، ثم تلي ذلك بناء مناهج دراسية مطورة وموحدة لمادتي الرياضيات والعلوم مع تأليف (قدر خليجي) مشترك لمادتي الاجتماعيات واللغة العربية ، كما وضعت مفردات المواد الدراسية الأخرى على هدي هذه الأهداف (٨: ص ٨٢) .

ويعرف النظر عن مدى تمسك الدول الأعضاء بهذه القضية والعمل على تنفيذها في واقع الممارسات التربوية على المستوى القطري ، غير أننا نجد لها صدى في منظومة الأهداف المعلنة على المستوى القطري حيث نجد بعض أهداف الدول الأعضاء تتطابق معها كلية لاسيما تلك الأهداف المعلنة في دولة الكويت . كما أن عملية تطوير المناهج الدراسية في الدول الأعضاء تسير على هدي هذه الأهداف الموحدة ، سواء كان ذلك عملاً جماعياً أو تقوم به بعض هذه الدول منفردة .

أما أهداف التربية في اليمن فهي وعلى الرغم من كثر جوانب القصور فيها وعلى مختلف مكوناتها ، غير أنها ظلت بعيدة عن التأثير في واقع العمل التربوي . ذلك أن القانون الذي تضمن هذه الأهداف ، هو نفسه لم يُنفذ ولم تتخذ أية إجراءات رسمية لتنفيذه بما في ذلك الأهداف المعلنة فيه . لذلك ظل تأثير هذه المرجعية تأثيراً ضمناً وغير مباشر على سير العمل التربوي .

وعلى الرغم من إعلان الحكومة مؤخراً عن تفعيل قانون التعليم ، غير أن ذلك قد ارتبط بالمواد المعنية بالتعليم الديني وتوحيده بالتعليم العام ، ولم يكن معنياً بإعادة النظر في الأهداف بما يجعلها أكثر تأثير في واقع الممارسات التربوية ، باعتبارها المدخل الأساسي في أي إصلاح تربوي لمختلف عناصر المنظومة التربوية.

ثالثاً : أوجه التشابه والاختلاف :

١. مصادر اشتقاق الأهداف :

- تم تحديد مصادر اشتقاق الأهداف في كلا المنظومتين ، غير أن تحديد هذه المصادر كان أكثر شمولية ووضوحاً وتفصيلاً وترابطاً في أهداف الخليج عنها في أهداف اليمن .
- خضعت المصادر المعلنة في دول الخليج لعملية تعديل بعد حرب الخليج الثانية في حين ظلت مصادر أهداف اليمن دون تعديل منذ إعلانها ١٩٩٢ .
- ركزت هذه المصادر في الجانبين على العناية بالقضايا الإيجابية من حياة الفرد والمجتمع ، دون التعرض إلى الجوانب السلبية .
- رتبت هذه المصادر في الجانبين ترتيباً ينم عن اتجاه تقليدي يجعل المصادر المعنية بالفرد المتعلم في المرتبة الأخيرة .

٢. بناء الأهداف :

- خضعت الأهداف في الجانبين لمشاركة واسعة عند بنائها ، غير أن تلك المشاركة كانت في دول الخليج أكثر اتساعاً وتنوعاً وعبر جهات رسمية ولسنوات متواصلة ، في حين اقتصرَت المشاركة في بناء أهداف التعليم في اليمن على محض أعمال اللجنة التربوية في مجلس النواب .
- شملت أهداف الخليج معظم أبعاد تطور المجتمع ونمو الفرد المتعلم ومطالب العصر ، وبشكل تفصيلي ، في حين أن أهداف اليمن كرسَت لبعض مطالب المجتمع على حساب مطالب الفرد ، بل أنها أغفلت بعض القضايا المجتمعية الجوهرية كقضية الوحدة اليمنية .
- وفي الوقت الذي نجد فيه الأهداف التربوية في دول الخليج قد توزعت على محاورها الرئيسية بأوزان متقاربة لاسيما بعد تعديلها الأخير ، نجد أهداف

- اليمن مختلفة أوزانها لصالح بعض القضايا المجتمعية على حساب غيرها ،
كقضية الوحدة اليمنية والتجربة الديمقراطية .
- أبرزت أهداف الخليج خصوصية مجتمعها في حين أهداف اليمن غيّبت أبرز
القضايا التي تعكس خصوصية اليمن وتفردة .
- رتبت الأهداف في الجانبين ترتيباً يعكس أولويات معينة ، غير أن ترتيبها في
منظومة الخليج كان أكثر منهجية ، في حين أن أهداف اليمن لم تعتمد منهجية
علمية في ترتيبها تسائر أولوياتها المجتمعية ، وإنما رتبت وفقاً لتوجهات حزبية .
- خضعت أهداف الخليج للتقويم وإعادة النظر لاسيما في مطلع التسعينيات من
القرن المنصرم ، في حين ظلت أهداف اليمن دون تعديل منذ أن صدرت ضمن
القانون ١٩٩٢ .
٣. صياغة الأهداف : جاءت صياغة أهداف الخليج على نحو من الدقة والوضوح ،
في حين اتسمت صياغة أهداف اليمن بالعمومية والغموض ، والخلط بين
الأهداف ووسائل تنفيذها .
٤. تصنيف الأهداف: صنفت أهداف الخليج تصنيفين : الأول وفق مصادر اشتقاقها
والثاني وفق مكونات الخبرة الأساسية ، أما أهداف اليمن فلم تأخذ أية تصنيف ، بل
أنها في الأصل غير قابلة للتصنيف لكونها قد أجملت في أهداف خمسة فقط .
٥. إجراءات تنفيذ الأهداف : قامت دول الخليج وعبر جهات رسمية متخصصة
بالعديد من الإجراءات لتنفيذ الأهداف المعلنة ، تجلت بترجمتها إلى مستوياتها
المختلفة ، لاسيما على مستوى المناهج التعليمية ، هذا بالإضافة إلى تأثير هذه
الأهداف الموحدة بالأهداف المعلنة على المستوى القطري، إذ نجد تبنياً لهذه
الأهداف من قبل معظم الدول الأعضاء ولو بدرجات متفاوتة، في حين ظلت
أهداف اليمن بعيدة عن التنفيذ ذلك أن قانون التعليم هو نفسه لم ينفذ منذ
إعلانه، وإن أعلن مؤخراً عن نوع من التفعيل لبعض موادّه، غير أن ذلك لم يسر
على الأهداف بالتحديد .

التوصيات :

وأخيراً : وفي ضوء تجربة دول الخليج في هذا المضمار ، يمكن التوصل إلى بعض التوصيات التي من شأنها ، إذا ما وجدت طريقها إلى التنفيذ ، أن تجعل الأهداف التربوية في اليمن تقوم على أسس منهجية تمكنها من التأثير في سير العملية التربوية، ومن أن تكون البداية المنطقية لتأهيل النظام التربوي اليمني بمختلف مكوناته نحو التقارب من نظم التعليم في الدول الخليجية، وذلك على النحو الآتي:

- توسيع مصادر الاشتقاق وتفصيلها وربطها بالأهداف المشتقة منها .
- اعتماد نفس المنهجية التي اعتمدها دول الخليج في وضع وبناء أهدافها وذلك بـ
- توسيع المشاركة في إعادة النظر في الأهداف المعلنة بما يجعلها مشاركة تضم متخصصين في مختلف جوانب العملية التربوية .
- تكليف بعض المؤسسات الرسمية المعنية بالقضايا التربوية كمركز البحوث والتطوير التربوي للقيام بهذه المهمة .
- إضافة أهداف معنية بترسيخ الوحدة اليمنية وتعزيز السلوك الديمقراطي .
- إعادة النظر في صياغة الأهداف بما يجعلها أكثر وضوحاً وواقعية وإجرائية ، كأن تبدأ بهدف شامل لتتفرع منه أهداف توزع على محاور مختلفة وتفصل إلى أهداف فرعية ضمن هذه المحاور الرئيسية .
- تصنيف هذه الأهداف وفقاً لأبعادها الرئيسية وبأوزان متقاربة .
- ترجمة الأهداف إلى مستوياتها المتتابعة سواء على مستوى السياسة والإستراتيجية والخطط التربوية أو على مستوى المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية .
- نشر الأهداف في لائحة مستقلة توزع على العاملين في الميدان التربوي .
- عقد ندوات ومؤتمرات لمراجعة هذه الأهداف وتوعية الناس بها .
- الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المعنية بالأهداف التربوية للنظام التربوي في اليمن .

غير أن كل ذلك لن يتأتى إلا عبر تفعيل القانون بشكل عام وتفعيل الأهداف المتضمنة فيه على وجه التحديد واعتمادها فعلياً كمرجعية أساسية لتسيير العملية التربوية ، بمختلف مكوناتها ومستوياتها .

قائمة المراجع

- (i) العربية :
- ١ - الأحمد ، عبد الرحمن وآخرون (١٩٨٧) "المناهج والأهداف في التعليم العام بدولة الكويت" ، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .
 - ٢ - الأغبري ، بدر سعيد (١٩٩٢) "دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية" مجلة دراسات يمنية ، صنعاء : العدد ٤٨ (ص ٢٩٣- ٣٢٢).
 - ٣ - الأغبري ، أكرم عبد الملك (١٩٩٩) "اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي" ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
 - ٤ - الأهدل ، عبد الله عبد الكريم (١٩٩٧) "دراسة تحليلية لكتب التاريخ في المرحلة الثانوية في ضوء الأهداف الوطنية والقومية والإنسانية في اليمن" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بغداد ، جامعة بغداد .
 - ٥ - البسام ، عبد العزيز (١٩٨٧) "الأهداف التربوية بين التصور والتطبيق وصولاً إلى ممارسات المعلمين" ، الكويت ، جمعية المعلمين .
 - ٦ - البسام ، عبد العزيز (١٩٩٣) "محاضرات حول الأهداف التربوية في البلاد العربية" ، جامعة بغداد .
 - ٧ - الجادر ، فيصل (٢٠٠٢) "الأهداف التربوية في المؤسسة التعليمية الكويتية بين النظرية والتطبيق" سلسلة البحوث والدراسات التربوية ، الإصدار الثاني ، الكويت : المركز العربي للبحوث التربوية .
 - ٨ - جامل ، عبد الرحمن (٢٠٠٠) "التعليم في الجمهورية اليمنية ومدى تحقيقه لأهداف وتحديات القرن الواحد والعشرين" ، المؤتمر الفكري السابع لاتحاد التربويين العرب ، بغداد ٥ - ٨ فبراير ٢٠٠٠ .
 - ٩ - الخطيب ، علم الدين (١٩٨٨) "الأهداف التربوية وتحديدها السلوكي" ، الكويت : مكتب الفلاح .
 - ١٠ - ديوي ، جون (١٩٤٥) "الديمقراطية والتربية" ، ت مي عfraوي وآخر ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر .
 - ١١ - الذيفاني ، عبدالله (١٩٩٣) "فلسفة التربية في الجمهورية اليمنية من خلال قوانين التعليم في ظل روية عربية" ، المؤتمر الخامس لاتحاد التربويين العرب ، بغداد ٢٤ - ٢٦ آب .
 - ١٢ - الذيفاني ، عبد الله (١٩٩٨) "التعليم في اليمن : نظامه - بنيته - تطوره" ، تعز : مؤسسة الجمهورية للطباعة .
 - ١٣ - الشبلي، إبراهيم المهدي (١٩٨٦) "المناهج : بناؤها وتنفيذها" ، بغداد وزارة التربية .
 - ١٤ - الشرعبي ، أحمد وآخرون (٢٠٠١) "التقرير الاستراتيجي السنوي لليمن ٢٠٠١" ، صنعاء : المركز العام للدراسات والبحوث .

- ١٥ - عبد الدائم ، عبد الله (١٩٨٨) "التربية والعمل العربي المشترك" ، بيروت : دار العلم للملايين
- ١٦ - عبد الدائم ، عبد الله (١٩٩١) "نحو فلسفة تربوية عربية" ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- ١٧ - عفيفي ، محمد الهادي (١٩٧٤) "في أصول التربية : الأصول الفلسفية للتربية" ، القاهرة : الانجلو المصرية .
- ١٨ - عقيل ، عبد الباسط (١٩٩٤) "صعوبات توحيد مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم : معهد الخرطوم الدولي للغة العربية .
- ١٩ - قمبر ، محمود (د . ت) "اهداف التربية العربية : دراسة نقدية تحليلية مقارنة" (بحث غير منشور)
- ٢٠ - كريم محمد أحمد وآخر (١٩٨٩) "في أصول التربية" ، دبي : مكتبة الفلاح .
- ٢١ - المخلافي ، محمد أحمد (١٩٩٨) "نحو فلسفة تربوية عربية للنظام التربوية في اليمن" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بغداد : جامعة بغداد .
- ٢٢ - مسعود ، سناء سيد (١٩٩٧) "الأهداف التربوية: دراسة مقارنة في كل من مصر وأمريكا" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية .
- ٢٣ - مكتب التربية لدول الخليج (١٩٨٤) "الأهداف التربوية والأسس العامة للمناهج بدول الخليج العربية" ، الكويت .
- ٢٤ - النجيجي ، محمد لبيب (١٩٦٧) "مقدمة في فلسفة التربية" ، القاهرة : الانجلو المصرية .
- ٢٥ - وزارة التربية والتعليم "الكتاب السنوي (٢٠٠٢) صنعاء .
- ٢٦ - وزارة الشؤون القانونية (١٩٩٢) "القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) " .
- ٢٧ - وطفة ، علي أسعد (١٩٩٨) "الأهداف التربوية في البلاد العربية" ، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٣٠ السنة العشرون (ص ص ٨٧ - ١٠٧) .
- ٢٨ - الهبوب ، أحمد غالب (٢٠٠٠) "تقويم الأهداف التربوية للنظام التربوي في الجمهورية اليمنية" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، بغداد ، الجامعة المستنصرية .

(ب) الأجنبية :

- 29- Dewey, John, (1916): "Democracy and Education", New York : Macmillan company .
- 30- Lewis, James, (1974) "School Management by Objectives" , New York : Parker Publishers Inc.
- 31- Mager, Robert, (1975) "Preparing Instructional Objectives" , California : Fearon, Pitman Publishers Inc.
- 32- Roller, S, (1980) "Goals of Education", in IBE-Unesco "Educational Goals" Paris : PP 201-228 .